على خلفية ارتكاب مخالفات وأخطاء قانونية جسيمة

الرئيس الأسد يصدر مرسومين بتنفيذ عقوبة العزل بحق ثلاثة قضاة

الوطن

أصدر الرئيس بشار الأسد مرسومين بتنفيذ عقوبة العزل التي فرضها مجلس القضاء الأعلى بحق ثلاثة قضاة، وذلك على خلفية ارتكاب مخالفات وأخطاء قانونية جسيمة.

ونص المرسوم الأول رقم ٧٣ على تنفيذ عقوبة العزل التي فرضها مجلس القضاء الأعلى بقراره رقم ١٥ / ٦ تاريخ ١٨ / ٣ / ٢٠٢٤ بحق القاضي محمد عبد الله وهو مستشار محكمة الاستئناف المدنية السادسة في عدلية حلب من المرتبة الممتازة والدرجة الثانية وتصفى حقوقه وفقاً للقوانين النافذة.

كما نص المرسوم الثاني رقم ٧٤ على تنفيذ عقوبة العزل التي فرضها مجلس القضاء الأعلى بقراره رقم ١ / ٥ تاريخ ١٨ / ٣ / ٢٠٢٤ بحق كل من القاضيين لمى البدعيش قاض في النيابة العامة التمييزية من المرتبة الثالثة والدرجة الثالثة، والقاضي الثاني سيدرا حنفي قاض في النيابة العامة التمييزية من المرتبة الثالثة والدرجة الثالثة، مشيراً إلى أنه تصفى حقوقهما وفقاً للقوانين النافذة.

وبينت مصادر حقوقية أن القاضي يحال إلى مجلس القضاء الأعلى لمحاكمته في القضية المنسوبة له، مشيرة إلى أنه في حال ثبت أن القاضي متورط في أخطاء ومخالفات جسيمة فإنه يفرض مجلس القضاء الأعلى قراراً بعزل القاضي ومن ثم تنفذ العقوبة وذلك بموجب مرسوم من رئيس الجمهورية بصفته رئيساً لمجلس القضاء الأعلى.

وبينت المصادر أن قانون السلطة القضائية واضح في هذا الخصوص وينص على محاسبة أي قاض متورط في أخطاء جسيمة، مشيرة إلى أن مجلس القضاء الأعلى يصدر أيضاً عقوبات أخرى غير العزل مثل اللوم وغيرها من العقوبات التي ينص عليها قانون السلطة القضائية.

الباشا لـ«الوطن»: قسم كبير من أطباء الأسنان يهاجرون لطلب الاختصاص

أمر خطر للغاية.. ١٠ بالمئة فقط من أطباء الأسنان مختصون

راسلنا «الصحة» لإعلان قبول خريجين للاختصاص في مركز النقابة ولم يردنا جواب

محمد منار حميجو

كشف نقيب أطباء الأسنان زكريا الباشا أن نسبة أطباء الأسنان المختصين لا تتجاوز ١٠ بالمئة من إجمالي الأطباء في البلاد، مؤكداً أن نسبة كبيرة من الأطباء يهاجرون للحصول على اختصاص من خارج سورية، مقدراً أنه يتخرج من كليات طب الأسنان في سورية نحو ٥ آلاف طبيب سنوياً والقدرة الاستيعابية للاختصاص نحو ٥٠٠ طبيب في الوزارات المعنية في الاختصاصات الطبية، ومن هذا المنطلق فإن ٤٥٠٠ طبيب يبقون من دون اختصاص.

وفي تصريح لـ«الوطن» أشار الباشا إلى أنه حتى الآن لا توجد مفاضلة جديدة للمركز الوطني للبورد والتخصصات الطبية التابع للنقابة على الرغم أنه تمت مراسلة وزارة الصحة للإعلان عن مفاضلة جديدة إلا أنه لم يرد أي جواب من النقابة لا إيجاباً ولا سلباً، مشيراً إلى أنه منذ ثلاث سنوات لم يتم قبول طلاب جدد في المركز.

ولفت إلى أن أهم المطالبات التي طالب بها أطباء الأسنان في مؤتمرات الفروع في المحافظات هو ضرورة إعادة إقلاع المركز الوطني بالإعلان عن مفاضلة جديدة، باعتبار أن المركز يمكن أن يكون له دور في حمل جزء لا بأس به عن الوزارات المعنية في موضوع التخصصات الطبية.

وأشار إلى أن طب الأسنان هو علم حديث وبالتالي يجب أن يكون بشكل دائم مواكباً للتطورات العلمية، موضحاً أن مواكبة التطورات تكون من خلال التخصصات وعن طريق الأجهزة الحديثة في مجال طب الأسنان، وبالتالي عندما تتوقف عجلة التخصص تكون هناك مشكلة في هذا الموضوع.

وبين الباشا أنه سابقاً لم يكن هناك تخصص في طب الأسنان ولكن في المرحلة الراهنة اختلفت الأمور وأصبح طبيب الأسنان مرغوباً أكثر من زميله غير المختص.

كما بين الباشا أن عدد أطباء الأسنان في سورية حتى نهاية العام الماضي بلغ ٢٥ ألف طبيب، معتبراً أن هذا الرقم كبير مقارنة بعدد سكان سورية، مشيراً إلى أن من الأمور التي طرحتها النقابة فصل خزانة التقاعد عن النقابة وذلك أسوة ببعض النقابات الأخرى حتى يكون هناك مجلس وموازنة مستقلة، وبالتالي يصبح العمل أوسع باعتبار أن معظم الاستثمارات هي تكون لخزانة التقاعد.

وفيما يتعلق بموضوع الضرائب على أطباء الأسنان أكد الباشا أنه تم تخفيض نسبة الضرائب للأطباء الأسنان من ٣٠ بالمئة إلى ٢٢ بالمئة من الربح الصافي الذي يتم من خلاله احتساب الضريبة على طبيب الأسنان، مشيراً إلى أن أول ثلاثة ملايين ليرة يتم إعفاؤها من الضريبة ومن ثم بعد هذا المبلغ يتم احتساب الضريبة.

وفيما يتعلق بأطباء الأسنان المغتربين الذين لم يسجلوا في النقابة بين الباشا أن النقابة أوجدت تسهيلات لتسجيل هؤلاء الأطباء في النقابة وذلك بأن يتم تقديم الأوراق إلى النقابة من خلال وكيله القانوني، وعند تأدية قسم الانتساب إلى النقابة فإنه يمكن أن يؤديه الطبيب في إحدى السفارات أو القنصليات السورية في البلد الذي يقطن فيه الطبيب، وذلك بعد الاتفاق مع السفارة على تحديد يوم للقسم للربط عبر السكايب لمشاهدة الطبيب وهو يؤدي القسم.

وأشار إلى أن الطبيب الذي لا يؤدي رسم النقابة بعد الشهر التاسع من كل عام يتم ترقين قيده، بمعنى أنه يحق له العودة مرة ثانية عندما يقدم طلب انتساب جديداً إلى النقابة ومن ثم يتم اتخاذ قرار من مجلس النقابة ومن ثم يدفع المستحقات المترتبة عليه مع الغرامات ومن ثم ليعود إلى النقابة بشكل نظامي.

> يمكن للطبيب المغترب غير المنتسب للنقابة أن يؤدي القسم في السفارات السورية

المديرية العامة للموانئ أعلنت استكمال افتتاح كل الموانئ أمام حركة الملاحة

لا أضرار كبيرة بفعل العاصفة في اللاذقية.. والمحافظة مستنفرة

اللاذقية - عبير محمود

استنفار كبير شهدته محافظة اللاذقية للتعامل مع أي طارئ بعد التحذيرات من عاصفة هوائية مطرية تضرب المنطقة الساحلية منذ مساء الاثنين الماضي حتى مساء أمس الثلاثاء.

أعلنت المديرية العامة للموانئ أمس استكمال افتتاح كل الموانئ البحرية أمام حركة الملاحة بشكل طبيعي وذلك مع تحسن الأحوال الجوية في المنطقة الساحلية.

وأكد مدير عام الموانئ البحرية العميد علي أحمد أنه حتى ظهر أمس الثلاثاء لم تسجل أية أضرار بالقطاع البحري خلال العاصفة التي شهدتها المحافظة خلال الساعات الماضية.

وفي تصريح لـ«الوطن» أضاف العميد أحمد: تم تقفد جميع الموانئ وجميع الأمور تحت السيطرة، كما تم الإبلاغ عن أي ضرر بالمراكب أو غيرها، مشيراً إلى أن الجهوزية تبقى على مدار الساعة تحسباً لأي طارئ.

وشدد على اتخاذ كل الإجراءات والتدابير الاحترازية وأخذ الحيطة والحذر بما يضمن السلامة العامة.

وسجلت المحافظة هطلات مطرية متفاوتة مترافقة مع كتل هوائية ورياح شديدة، وبينت رئيسة دائرة الأرصاد والمياه في مديرية الزراعة اللاذقية رنا كردي لـ«الوطن»، أن صلنفة سجلت أعلى هطلات مطرية خلال الساعات الـ٢٤ الماضية، بمعدل ٣٢ ملم، تليها كسب بمعدل ١٧ ملم، والمزيرعة والبهلولية بمعدل ٧ ملم في كل منها.

وأشارت كردي إلى أن باقي المناطق شهدت هطلات خفيفة، منها ٥،٥ ملم في بوقا، ٥ ملم في وادي قنديل ومثلها في بشلاما، ٤ ملم في القرداحة والحفة، مقابل ٢،٥ في محطة مطار الباسل و٢،٣ في محطة اللاذقية.

وحتى ظهر أمس الثلاثاء، لم تسجل أية أضرار بشرية أو مادية بفعل العاصفة وفقاً لمصادر في المحافظة، مع التأكيد على الجهوزية التامة بمختلف القطاعات حتى الانحسار التام للمنخفض الجوي.

بدوره، قال مدير الخدمات والصيانة في مجلس مدينة اللاذقية منذر ديوب لـ«الوطن»: إنه تم تسجيل أضرار طفيفة ببعض الأشجار وتمت إزالة المائل منها على الطريق حتى لا تشكل خطراً على السلامة العامة للمواطنين.

وأكد ديوب أن جميع ورشات المديرية في حالة استنفار على مدار الـ ٢٤ ساعة، والتدخل السريع في حال حدوث اختناقات أو تجمعات مطرية، وتعزيل الفوهات من مخلفات الأوساخ التي تتطاير وتتراكم بفعل الرياح الشديدة.

رئيس مجلس مدينة القرداحة طارق سلمان أكد لـ«الوطن»، أنه وبعد جولات تفقدية لم يتم تسجيل أية أضرار جراء العاصفة، مضيفاً إنه لم يتم الإبلاغ عن أي تضرر في مجمل نطاق البلدية «حتى ساعة إعداد المادة».

وفي الحفة، بيّن رئيس مجلس المدينة إبراهيم نعامة لـ«الوطن» أن جميع الأمور تحت السيطرة والورشات مستمرة في حالة التأهب حتى التراجع التام للمنخفض الجوي، مضيفاً: إنه لم تسجل أية أضرار كذلك الأمر.

في حين تم تسجيل أضرار طفيفة في مدينة جبلة، وقال رئيس مجلس المدينة أحمد قنديل لـ«الوطن»: إنه لا توجد أضرار كبيرة، إذ ألحقت العاصفة الضرر بعدد من الأشجار وأعمدة الإنارة، وتقوم ورشات الصيانة على إصلاحها لإعادتها للخدمة.

وبالنسبة للشبكة الهاتفية، أكد مدير الاتصالات أحمد حايك لـ«الوطن» أن لا أضرار مسجلة على الشبكة (حتى ساعة إعداد المادة ظهر الثلاثاء)، مبيناً أنه لم يتم الإبلاغ عن أية شكوى بأعطال جراء العاصفة.

وفي شركة الكهرباء تم تسجيل عدد من الأضرار تعمل الأقسام المعنية على إصلاحها في وقت تعمل الورشات على الصيانة للأضرار لإعادة الخدمة كما كانت وفقاً لمصادر من الشركة.

مشكلة «أكياس» في المصرف التجاري

عضو مكتب تنفيذي لـ«الوطن»: المصرف لم يرفض أي فئة من الفئات النقدية المدفوعة

السويداء- عبير صيموعة

بعد ورود عدة شكاوى من أصحاب المحطات حول عدم قبول المصرف التجاري لمبالغ نقدية للفئات الصغيرة وخاصة عند وجود مبالغ كبيرة وإلزام أصحاب محطات المحروقات باصطحاب أكياس النايلون بمقاسات محددة لوضع رزم محددة من المبالغ ضمنها قبل تسليمها لصناديق الدفع التي تتركز مهامها بالقيام بعد كل رزمة ضمن كل كيس قبل إغلاقها حرارياً الأمر الذي رتب أعباءً ومجهوداً إضافياً جراء تلك التعليمات التي تم فرضها على كل صاحب محطة.

هذا فضلاً عن إلزام المصرف لأصحاب المحطات بدفع ما نسبته ١،٥ بالألف عن كل مليون يتم تسليمه أثناء أيام الدوام الرسمي ونسبة ٢،٥ بالألف عن كل مليون في حال الترصيد أثناء أيام العطل الأمر الذي رتب أعباء مالية إضافية على المبالغ المسلمة وخاصة أنه لترصيد ثمن صهريج مازوت واحد تكلفته ١٥٧ مليون ليرة يتم دفع ما يزيد على ١٥٠ ألفاً وصولاً إلى ٣٠٠ ألف أيام العطل الرسمية ومثلها تقريباً أو أقل لصهريج البنزين الذي تتجاوز تكلفته ١٤١ مليوناً.

وفي زيارة «الوطن» للمصرف التجاري في السويداء تم رصد رزم النقود الموزعة هنا وهناك في بهو المصرف ضمن حقائب وأكياس وعلى المقاعد وعلى الكنتوارات وفي الأراضي، إضافة إلى انهماك أصحاب المحطات ممن قصد المصرف بهدف الترصيد لاستجرار مادتي المازوت والبنزين بترتيب المبالغ حسب الفئات النقدية على ألا تتجاوز كل رزمة عشر ربطات وبفئات نقدية محددة لتنتهي العملية بوضع كل رزمة ضمن أكياس النايلون التي تم تحديدها من المصرف الأمر الذي زاد من الاكتظاظ في بهو المصرف جراء قيام العشرات من أصحاب المحطات بالترصيد ضمن حساباتهم في يوم واحد.

بدوره أوضح عضو المكتب التنفيذي المختص بقطاع المحروقات في المحافظة سمير الملحم أن المصرف التجاري لم يرفض أي فئة من الفئات النقدية المدفوعة من فئة ١٠٠ ليرة إلى فئة ٥ آلاف إلا أن إدارة المصرف طلبت من عملائها أصحاب المحطات اصطحاب أكياس النايلون بمقاسات محددة لوضع الرزم المالية بآلية وأعداد محددة وعلى نفقتهم الخاصة والذي تعود أسبابه إلى عدم قدرة المصرف من تأمين تلك الأكياس على نفقته الخاصة نظراً لضغط النفقات المقررة من وزارة المالية وعدم رفد المصرف بالاعتمادات المالية المطلوبة الأمر الذي دفع المصرف إلى الاعتماد على القاعدة الشعبية لتيسير عملها ومصالحها والالتزام بتغليف الرزم المالية بحسب التوجيهات الوزارية.

وفي تصريح لـ«الوطن» أضاف الملحم: علماً أن الآلية المتبعة شملت جميع عملاء المصرف وحتى المؤسسات الحكومية مثل «السورية للتجارة» و«عمران» و«محروقات» و«الغاز» وغيرها التي تقوم بترصيد مبالغها المالية بشكل شبه يومي لدى المصرف.

وأكد الملحم أن العمولات المالية المفروضة على المبالغ المدفوعة لا علاقة للمصرف بها وهي حسابات للإدارة العامة، علماً أن المصارف قد اقترحت بفتح حساب لسحب لوازم المصارف من أكياس ومطاط وغيرها إلا أن الموافقة على ذلك الاقتراح بقي في رسم وزارة المالية صاحبة القرار الأول والأخير.